

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم القرآن وعلومه



تلخيص كتاب (ضوابط الجرح والتعديل)

للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف

إعداد الطالبة:

نوف بنت سعد بن محمد الحمود

٣٥١٢١٦١٩٧

إشراف:

د. ياسر الطريقي

الفصل الدراسي الأول

٣٧-٣٨٤١هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه.
وبعد: فقد أسند إلي تدريس مادة (الجرح والتعديل) في كلية الحديث الشريف، فألّفت الحاجة ماسة
إلى تأليف كتاب منهجي يحوي أهم قواعد الجرح والتعديل.
فلما اجتمع لدي ما يحقق شيئاً من الغرض المنشود عزمت على إخراجه في كتاب يسهل تداوله، وبدا
لي أن الوفاء بذلك الغرض يقتضي تقسيمه إلى ثلاثة أبواب. هي:

الباب الأول: حقيقة الجرح والتعديل وضوابط تعارضهما، وفيه فصلان:

الفصل الأول: حقيقة الجرح والتعديل.

الفصل الثاني: تعارض الجرح والتعديل.

الباب الثاني: وجوه الطعن في الراوي، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ما يتعلق بجهالة الراوي.

الفصل الثاني: ما يختص بالعدالة.

الفصل الثالث: ما يختص بالضبط.

الفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً.

الباب الثالث: من عبارات الجرح والتعديل، وفيه فصلان:

الفصل الأول: معاني بعض عبارات الجرح والتعديل.

الفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباب الأول حقيقة الجرح والتعديل وضوابط تعارضهما

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: حقيقة الجرح والتعديل.
- الفصل الثاني: تعارض الجرح والتعديل.

الفصل الأول: حقيقة الجرح والتعديل

• تعريف الجرح

- أ. الجرح في اللغة: بالفتح: هو التأثير في الجسم بالسلاح، وبالضم: اسم للجرح.
 ب. الجرح في الاصطلاح: وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردها.

• تعريف التعديل

- أ. التعديل في اللغة: التسوية وتقويم الشيء وموازنته بغيره.
 ب. التعديل في الاصطلاح: وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته.
 وتستعمل كلمة (التعديل) في الاصطلاح بمعنى (التوثيق) أي: الحكم بعدالة الراوي وضبطه معاً لأنهما أساس قبول خبر الراوي. - فالتعديل إذاً يشمل:

٢- الضبط

ب. ضبط الكتاب

أي: صيانتها لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

أ. ضبط الصدر

وهو أن يكون الراوي يقظاً غير مغفل، بل يحفظ ما سمعه ويثبته بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى.

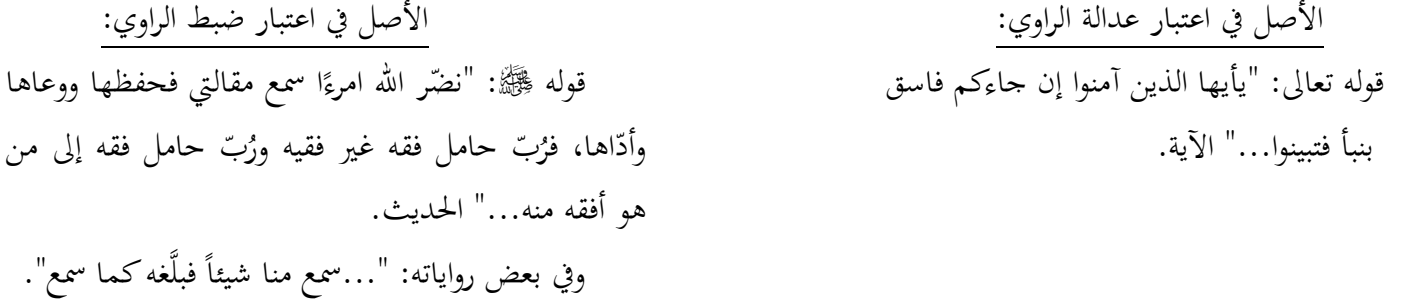
١- العدالة

وهي ملكة تحمل المرء على ملازمة التقوى والمروءة. والعدل هو: المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وحوارم المروءة.

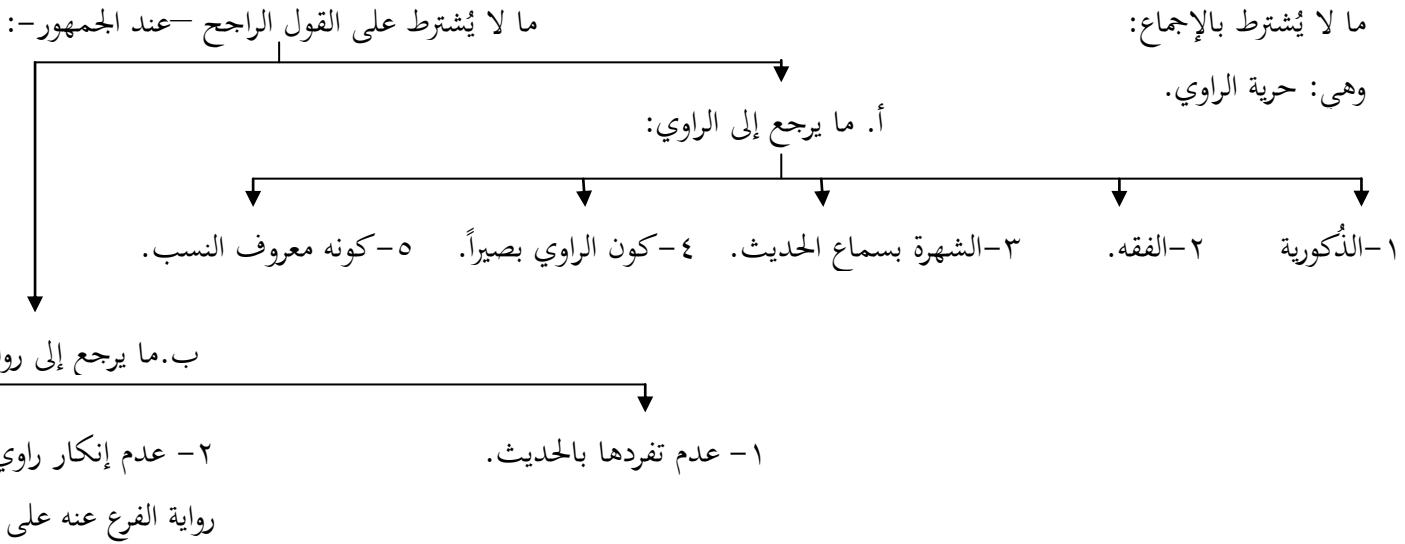
• ما يخرج بتعريف العدل واشتراط الضبط:

أولاً: ما يتعلق بجهالة الراوي:	ثانياً: ما يخرج بتعريف العدل:	ثالثاً: ما يخرج باشتراط الضبط:	رابعاً: أمور أخرى في غير العدالة والضبط:
١- المبهم: من لم يسم اسمه.	١- الكافر.	١- كثرة الوهم.	١- التدليس.
٢- مجهول العين: من لم يرو عنه غير واحد ولم يُوثق.	٢- الصبي.	٢- كثرة مخالفته لمن هو أوثق منه.	٢- كثرة الإرسال.
٣- مجهول الحال: من روى عنه روايان فأكثر ولم يُوثق.	٣- المجنون.	٣- سوء الحفظ.	٣- عدم إنتقاء الشيوخ.
	٤- المبتدع.	٤- شدة الغفلة.	
	٥- الفاسق.	٥- فُحش الغلط.	
	٦- المتهم بالكذب.	٦- جهل الراوي بمدلولات الألفاظ ومقاصدها - عند الرواية بالمعنى -.	
	٧- الكذاب.	٧- تساهل الراوي في مقابلة كتبه وتصحيحه وصيانتها.	
	٨- مخروم المروءة.		

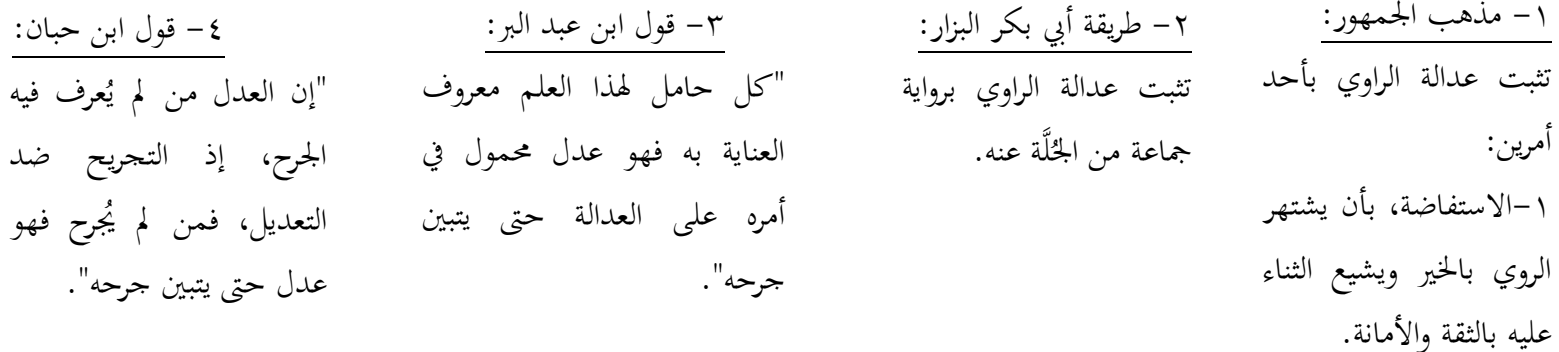
• الأصل الشرعي لاعتبار العدالة والضبط في الرواة:



• هل يشترط في الراوي غير العدالة والضبط؟



• ما تثبت به العدالة:



والراجح: مذهب الجمهور؛ لأنه مقتضى الاحتياط للرواية، إذ المقصود توثيق الراوي لا التعريف به فقط.

• **مسألتان اختلف في حصول التوثيق بهما:**

الأولى: إذا روى العدل عن رجل وسماه. فهل تعتبر روايته عنه تعديلاً منه له؟

- | | | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>١- قول أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم: لا تعتبر رواية العدل تعديلاً منه لمن روى عنه.</p> | <p>٢- قول بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي: تعتبر رواية العدل تعديلاً منه لمن روى عنه.</p> | <p>٣- القول الثالث: إن كان ذلك العدل قد عُلم أنه لا يروي إلا عن ثقة، فروايته توثيق لمن روى عنه، وإلا فلا تعتبر روايته توثيقاً.</p> |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

الثانية: إذا عمل العالم أو أفتى على وفق حديث. فهل يعتبر ذلك تصحيحاً له وتعديلاً لراويه؟

- | | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>١- قول الخطيب البغدادي: "إذا عمل العالم بخبر من روى عنه لأجله فإن ذلك تعديل له يعتمد عليه"</p> | <p>٢- قول ابن الصلاح: "...عمل العالم أو فتياه على روفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث"</p> |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|

والذي يظهر أنه لا تعارض بين قولي الخطيب وابن الصلاح؛ لأن الخطيب قد قيد كلامه بقوله: "من روى عنه لأجله"، فالحكم هنا خاص بحديث راوٍ معين بخلاف كلام ابن الصلاح، حيث وافق العمل حديثاً ما.

وأما إذا كان عمل العالم مخالفاً للحديث الذي يرويه. فهل يعتبر قدحاً في صحته أو جرحاً في راويه؟ اتفق الخطيب وابن الصلاح على أن مخالفة العالم للحديث الذي يرويه ليست قدحاً منه في صحته أو راويه؛ وذلك لاحتمال أن يكون العالم قد ترك العمل بالخبر لأسبابٍ أخرى.

• **الأمر التي يعرف بها ضبط الراوي**

- | | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>١- مقارنة رواياته برواية الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن كانت روايته موافقة -ولو من حيث المعنى- لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، فهو ضابط ثبت. وإن كانت روايته كثيرة المخالفة لرواياتهم، فهو محتل الضبط لا يحتج بحديثه.</p> <p>٢- لكن إذا كان للراوي أصل كتاب صحيح وقد التزم بالأداء منه دون الاعتماد على حفظه فقد قبلت روايته.</p> | <p>٢- امتحان الراوي بأساليب متنوعة، منها:</p> <p>أ. أن تقرأ عليه أحاديث تدخل ضمن رواياته ليُنظر أي فطن لها أم يتلقنها؟</p> <p>ب. قلب الأسانيد بتركيبها على غير متونها.</p> <p>- والامتحان يمثل هذه الأساليب محل خلاف بين العلماء في جوازه ومنعه، وقد رجح ابن حجر جواز الامتحان بأن مصلحته أكثر من مفسدته، لكن بشرط أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة.</p> |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

• شروط المُعدَّل والجرح:

- ١- عدلاً. ٢- ورعاً يمنعهُ الورع من التعصب والهوى. ٣- يَقيظاً غير مغفل. ٤- عارفاً بأسباب الجرح والتعديل.

• قبول الجرح والتعديل مفسرين أو مبهمين:

المراد بتفسير الجرح والتعديل: بيان أسبابهما.

والمراد بإبهامها: عدم بيان الأسباب.

• وقد اختلف العلماء في اشتراط تفسير الجرح والتعديل على خمسة أقوال. هي:

- ١- مذهب الجمهور: يُقبل التعديل مبهماً ولا يُقبل الجرح إلا مفسراً.
٢- القول الثاني: يُقبل الجرح مبهماً ولا يُقبل التعديل إلا مفسراً.
٣- القول الثالث: لا يُقبلان إلا مفسرين.
٤- القول الرابع: يُقبلان مبهمين.
٥- قول الحافظ ابن حجر: قبول التعديل مبهماً، والتفصيل في قبول الجرح على النحو التالي:

إن خلا عن التعديل قُبل فيه الجرح وإن كان مبهماً إذا صدر من إمام عارف.

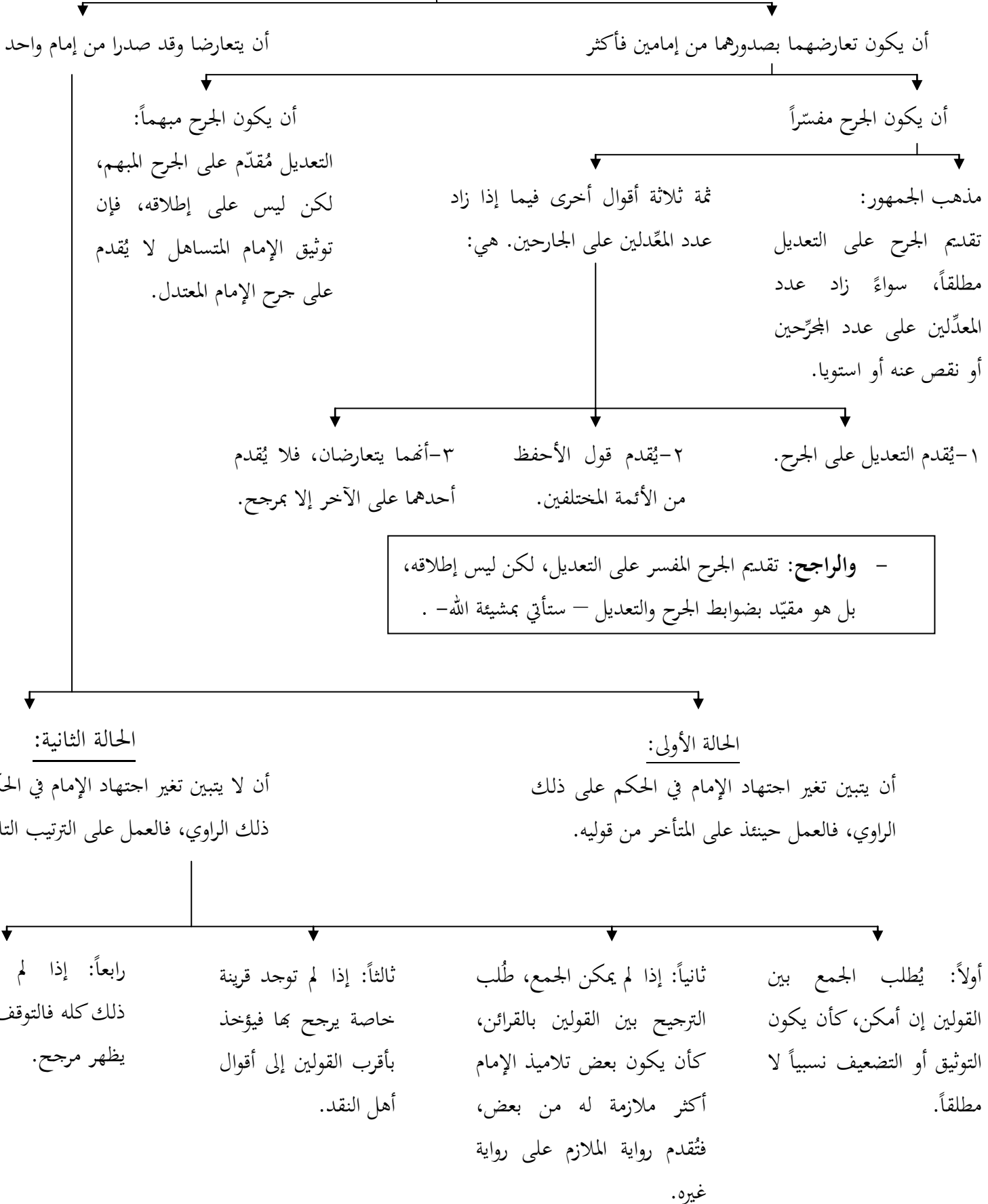
إن كان الراوي قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن فلا يُقبل الجرح فيه إلا مفسراً.

• الضابط لطلب تفسير الجرح:

يرد الجرح في كتب الجرح والتعديل مبهماً في الغالب، ولا مناص من أخذ تلك الجروح المبهمة بالاعتبار لئلا يتعطل النقد، ولكن يُطلب تفسير الجرح إذا وُجدت قرينة داعية إليه.

الفصل الثاني: تعارض الجرح والتعديل

• لتعارض الجرح والتعديل صورتان. هما:



• ضوابط تعارض الجرح والتعديل:

١- اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم،

فإنهم على ثلاثة أقسام:

- | | | |
|--------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|
| أ. من هو متعنت في الجرح،
مثبت في التعديل، كشعبة
بن الحجاج، ويحيى القطان. | ب. من هو معتدل في التوثيق،
منصف في الجرح، كسفيان
الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي. | ج. من هو متساهل،
كأبي الحسن العجلي،
وأبي عيسى الترمذي. |
|--------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|

وفائدة هذا التقسيم: النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوي:

- أ. فإذا جاء التوثيق من المتشددين فإنه يُعصَّ عليه بالنواجذ لشدة تثبتهم، إلا إذا خالف الإجماع على تضعيف الراوي أو كان الجرح مفسراً فإنه يُقدم على التوثيق. ولكن إذا جرحوا أحداً من الرواة، فإنه يُنظر هل وافقهم أحد على ذلك؟ فإن وافقهم وكان ذلك الراوي لم يُوثق من الخذاق فهو ضعيف، وإن لم يوافقهم أحد فلا يؤخذ بقولهم على إطلاقه ولا يُطرح مطلقاً، بل إن عارضه توثيق من معتبر فلا يُقبل ذلك الجرح إلا مفسراً.
- ب. وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه يُنظر. هل وافقهم أحد من الأئمة الآخرين على ذلك؟ فإن وافقهم أحد أخذ بقولهم، وإلا فإنه لا يُسلم له. وأما الجرح فليسوا فيه على منهج واحد، بل منهم من يتساهل مع الضعفاء كالعجلي، ومنهم من يتعنت أحياناً كابن حبان.
- ج. وأما المعتدلون المنصفون فإنه يُعتمد على حكمهم على الرواة جرحاً وتعديلاً، ما لم يتعارض توثيقهم بجرح مفسر خال من التعنت والتشدد فإنه يُقدم على التوثيق.

٢- كل طبقة من طبقات نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

- فمن الأولى: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وشعبة أشدّهما.
ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشدّ.
ومن الثالثة: يحيى بن معين، والإمام أحمد، ويحيى أشدّ.
ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشدّ.

- والفائدة من معرفة ذلك: طلب المقارنة بين أقوال النقاد

من الطبقة الواحدة في حكمها على الراوي.

• تابع ضوابط تعارض الجرح والتعديل:

٥- لا عبرة بجرح لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه، وكذلك التوثيق.

٤- لا يُقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته وإمامته، ومقابل ذلك لا يؤخذ بتوثيق إمامٍ لراوٍ اتفق الأئمة على تركه.

٣- يُتوقف في قبول الجرح إذا حُشي أن يكون باعته الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران، ونظير ذلك في التوثيق ما ذكره الذهبي أيضاً، أنه "قد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه أُلطف منه فيما كان بخلاف ذلك".

• تابع ضوابط تعارض الجرح والتعديل:

٨- يُتأني في الأخذ بجرح الإمام المتأخر إذا عارض توثيق الأئمة المتقدمين حتى يتبين وجهه بما يجرح الراوي مطلقاً.

٧- لا يُلتفت إلى جرح يغلب على الظن أن مصدره ضعيف.

٦- لا يُلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح إلا إذا كان الجرح إماماً له عناية بهذا الشأن، وقد خلا الراوي المجروح من التوثيق، ولم تظهر قرينة تدل على تحامل الجرح في جرحه.

• تابع ضوابط تعارض الجرح والتعديل:

١١- الرواة الذين أخرج لهما الشيخان أو أحدهما على قسمين:

١٠- قال الحافظ ابن حجر: "من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل وُصف بأنه ثقة عنده، كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي..."، وما ذكره رحمه الله مبني على الغالب.

٩- قد يقع الجرح بسبب الخطأ في النسخ من الكتب.

القسم الثاني: الذين أخرج لهما في الشواهد والتابعات والتعليق:

فهؤلاء تتفاوت درجات من أُخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وُجد لغير الإمام في أحد منهم طعن فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يُقبل إلا مبيّن السبب، مفسراً بقادح يقدر في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر.

القسم الأول: الذين أخرج لهما على سبيل الاحتجاج على قسمين:

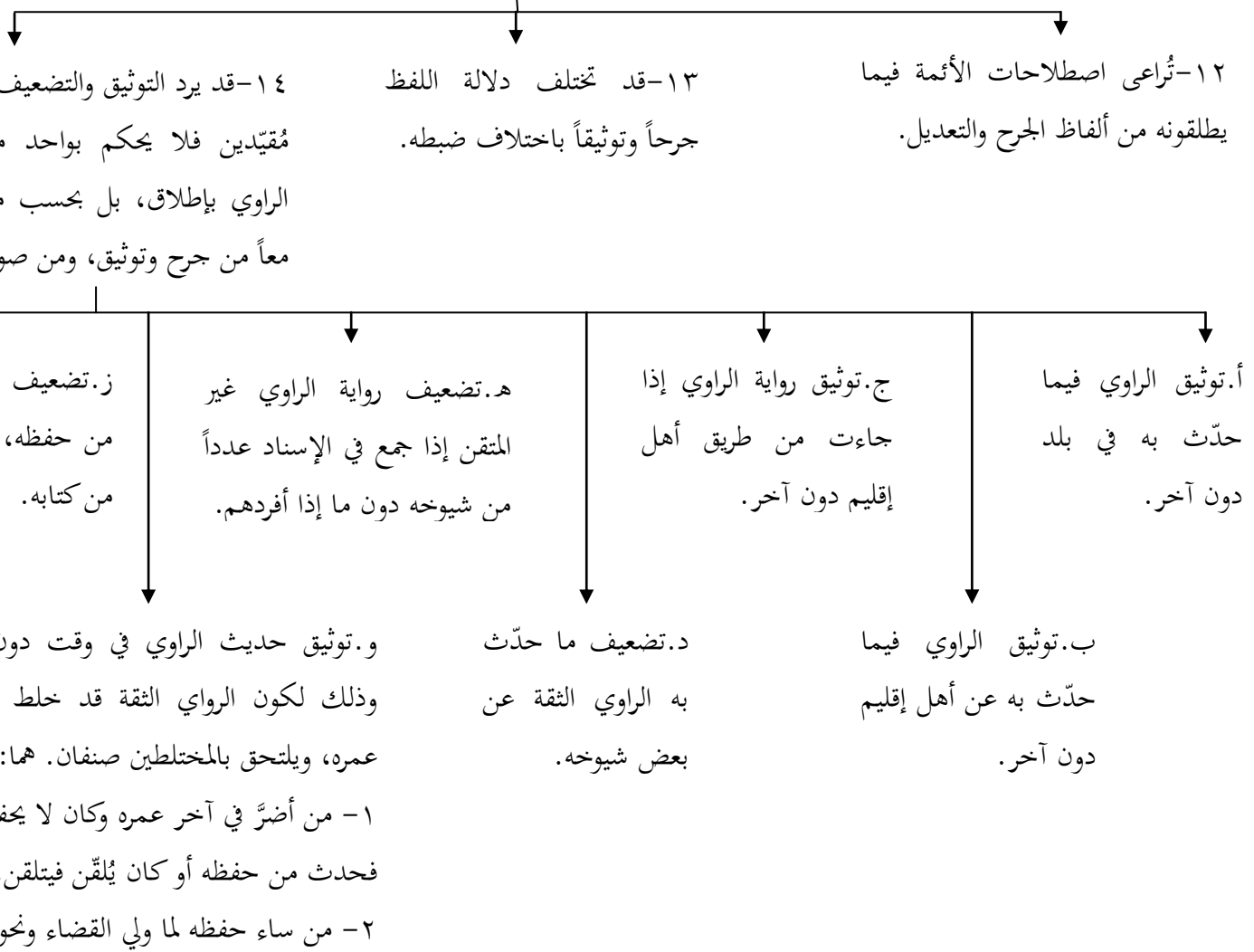
٢- من تُكلم فيه بجرح فله حالتان:

ب. وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا لا ينحط حديثه عن مرتبة الحسن لذاته.

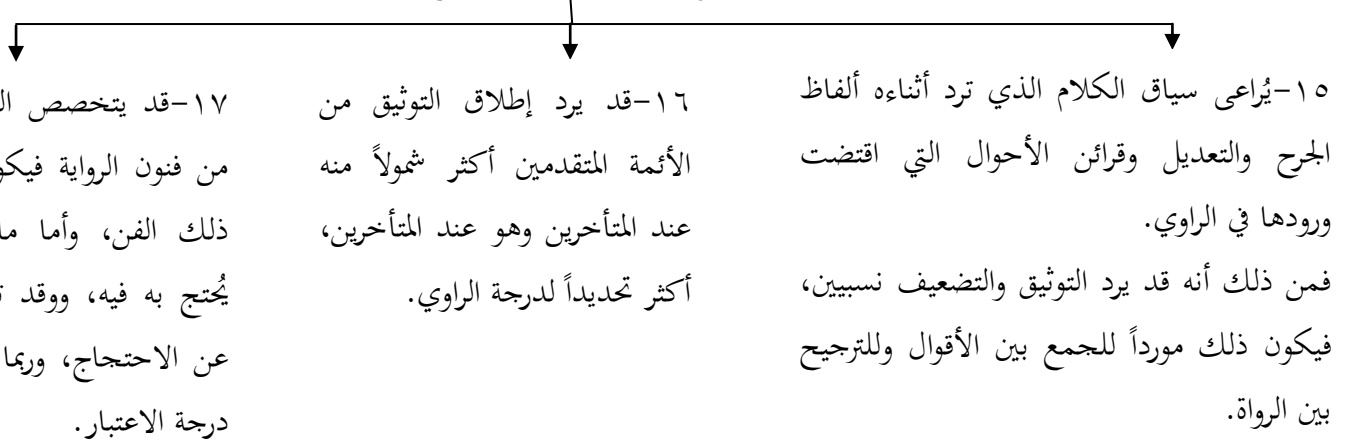
أ. تارة يكون الكلام فيه تعنتاً والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً.

١- من لم يُكلم فيه بجرح فهو ثقة حديثه قوي، وإن لم ينص أحد على توثيقه، حيث اكتسب التوثيق الضمني من إخراج الشيخين أو أحدهما له على وجه الاحتجاج.

• تابع ضوابط تعارض الجرح والتعديل:



• تابع ضوابط تعارض الجرح والتعديل:



• تابع ضوابط تعارض الجرح والتعديل:

٢٠- لا يُشترط في الرواة المتأخرين ما يُشترط في المتقدمين من الضبط والإتقان.

١٩- يتأثر الجرح والتعديل الصادران من الأئمة المتأخرين بقدر اطلاعهم على أقوال الأئمة المتقدمين في الحكم على الراوي.

١٨- قد ترد ألفاظ الجرح والتعديل المنقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكيّة بالمعنى في كتب المتأخرين لاضطرارهم إلى جمع أكبر عدد من الرواة في كتاب واحد، فيؤثر ذلك الاختصار في الحكم على الراوي توثيقاً وجرحاً، ولذا يتعين توثيق تلك الأقوال من مصادرها الأصلية.

* * *

الباب الثاني وجوه الطعن في الراوي

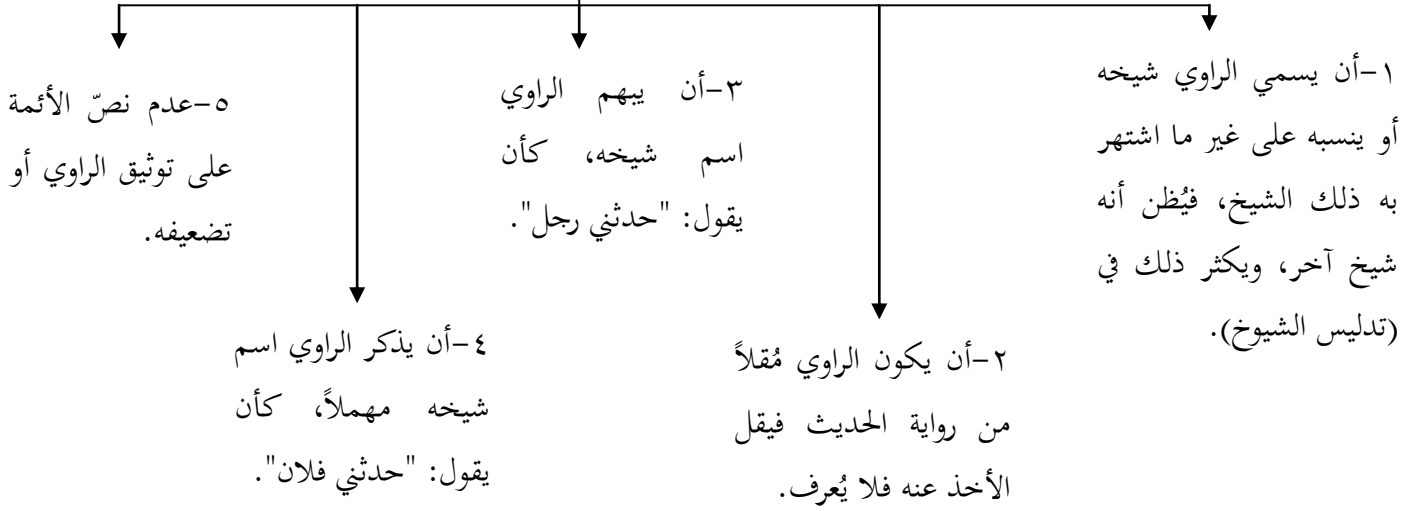
وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: ما يتعلق بجهالة الراوي.
- الفصل الثاني: ما يختص بالعدالة.
- الفصل الثالث: ما يختص بالضبط.
- الفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً.

الفصل الأول: ما يتعلق بجهالة الراوي

- المراد بجهالة الراوي: أن لا يُعرف فيه تعديل ولا تجريح معين، ويدخل تحتها (جهالة اسم الراوي، وجهالة عينه، وجهالة حاله).

• أسباب الجهالة:



- فأما المُبهم من الرواة - وهو من لم يسم اسمه، نحو: "حدثنا رجل" - فلا يقبل حديثه.
- لكن قد يقع الإبهام بلفظ التوثيق كأن يقول الراوي: "حدثني الثقة" فهذا محل خلاف على أقوال. أشهرها ما يلي:

القول الأول: أن ذلك لا يكفي في توثيق الراوي.

القول الثاني: أن ذلك يكفي توثيقاً للراوي.

والراجع القول الأول؛ لما يلي:

- 1- أنه لا يلزم من توثيق الراوي لشيخه أن يكون كذلك عند غيره.
- 2- لأن الإمام قد يتفرد بتوثيق الراوي المتفق على ضعفه لكونه ثقة عنده.
- 3- لأن إضراب المحدث عن تسمية شيخه ريبةً توقع تردداً في القلب.

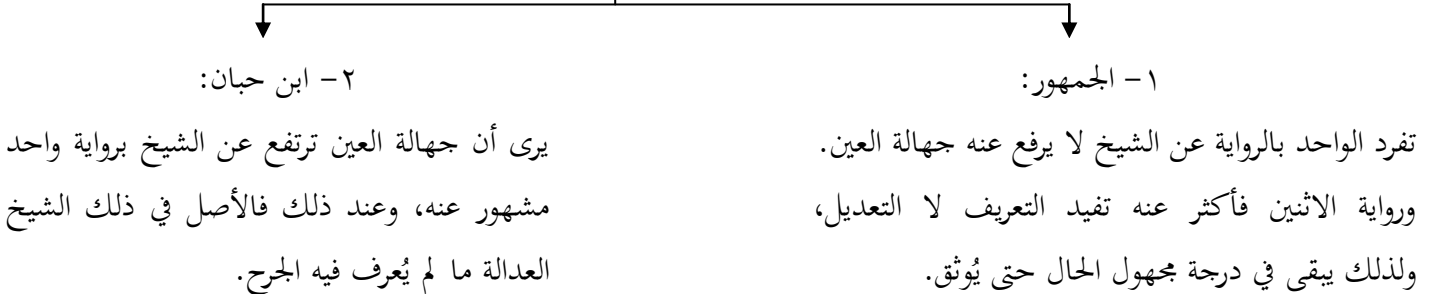
• ومن ضوابط هذه المسألة:

- أ. أن ذلك الراوي الموثق بتلك الصيغة "حدثني الثقة"، قد يُعرف بالنص عليه أو بالاستقراء من عمل الإمام، فإن كان ثقة اعتمد في حقه ذلك التوثيق موافقة لتوثيق الأئمة الآخرين، وإن كان دون مرتبة الثقة اعتمد في حال الدرجة التي تليق به.
- ب. أن هناك فرقاً بين الإبهام بلفظ: "حدثني الثقة"، والإبهام بلفظ: "حدثني من لا أتهم"، فاللفظة الأولى أرفع بكثير لصراحتها بخلاف الثانية، فإنها لا تفيد بلوغ الراوي منزلة الثقة إذ لا يلزم من عدم اتهام الراوي توثيقه من جانب الضبط.

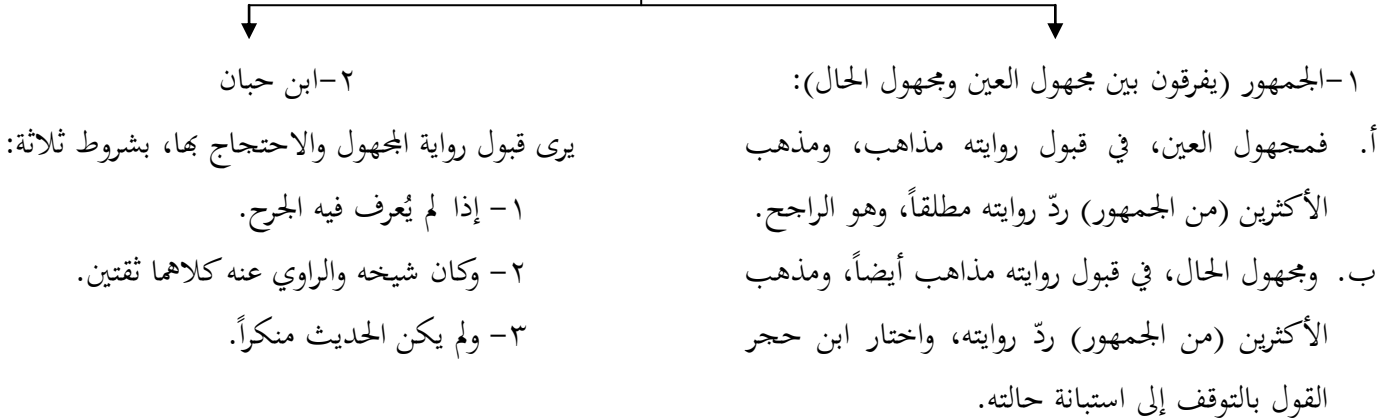
• وأما المجهول فقد تنوعت آراء العلماء في تحديد المراد به على أقوال، خلاصتها:

- ١- مجهول العين: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يُوثَّق.
- ٢- مجهول الحال (المستور): من روى اثنان فأكثر، ولم يُوثَّق.

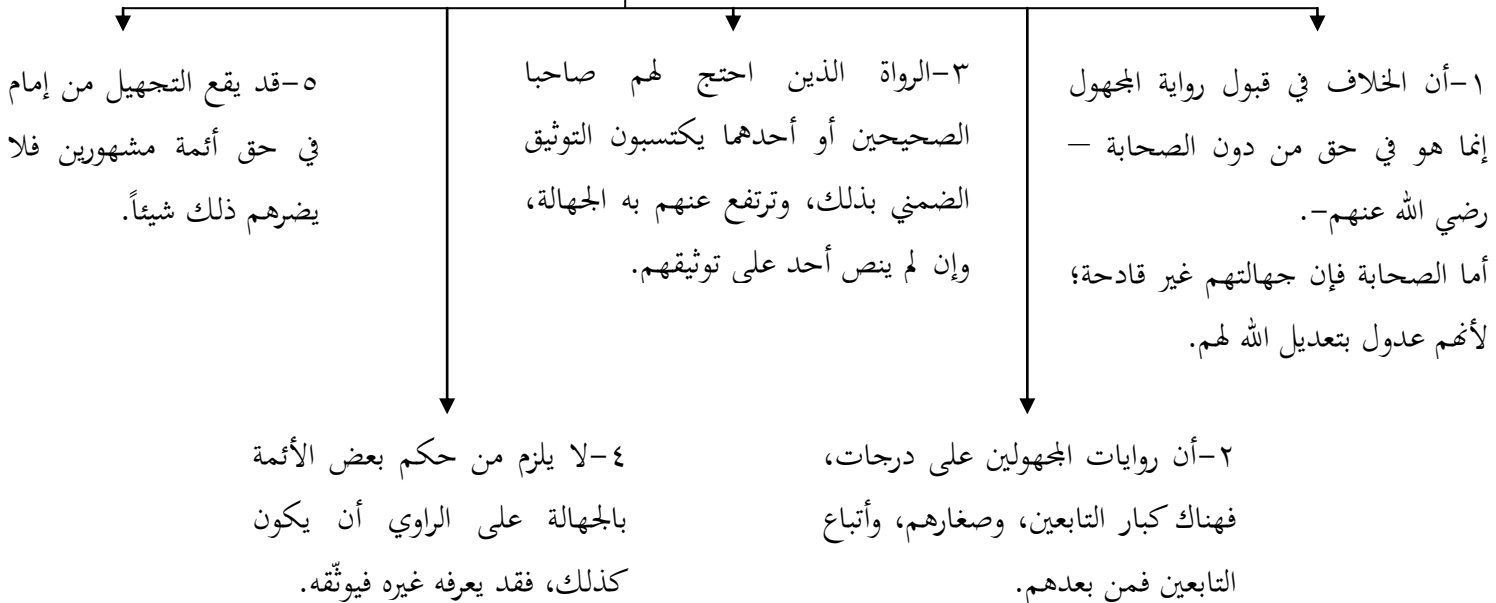
• توثيق المجهول:



• الاحتجاج برواية المجهول:



• من ضوابط موضوع الجهالة:



• تابع من ضوابط موضوع الجهالة:

١٠- جهالة التعيين أن يقول الراوي: "حدثني فلان أو فلان" ويسميها، فإن كانا ثقتين فالحجة قائمة بذلك، وإن جهلت حال أحدهما مع التصريح باسمه أو أو أجهل فلا حجة بذلك، لاحتمال أن يكون المخبر هو المجهول.

٨- جميع من ضُفِّ من النساء، إنما ضُفِّن للجهالة.

٦- قال السخاوي: "قول أبي حاتم في الرجل: إنه مجهول، لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد..." فإطلاقه عنده أشمل من ذلك وأعم، حيث يشمل كلا النوعين (مجهول العين والحال).

٩- لا يعتبر سكوت البخاري وابن أبي حاتم عن توثيق الراوي وتضعيفه توثيقاً له ولا جرحاً فيه، بل يبقى مستور الحال.

٧- من عادة الأئمة أن لا يطلقوا كلمة (مجهول) إلا في حق من يغلب على الظن كونه مجهولاً لا يُعرف مطلقاً، أما إذا أراد الإمام أنه لا يعرف الرجل فإنه يقول: (مجهول لا أعرفه أو لا أعرف حاله).

الفصل الثاني: ما يختص بالعدالة

• ما يختص بالعدالة خمسة أوجه، هي:

- ١- انحرام المروءة.
- ٢- الابتداء.
- ٣- الفسق.
- ٤- التهمة بالكذب.
- ٥- الكذب.

• الوجه الأول: انحرام المروءة، والمروءة آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات. ومرجعها إلى العرف.

- متى يُجرح الراوي بالقدح في مروءته؟

قال الخطيب البغدادي: "الذي عندنا في هذا الباب ردّ خبر فاعلي المباحات إلى العالم، والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه.

فإن غلب على ظنه من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة أنه مطبوع على فعل ذلك والتساهل به، مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته بل يرى إعظام ذلك وتحريمه والتنزه عنه قبل خبره. وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها وجب عليه ترك العمل بخبره ورد شهادته".

ومن القدح بانحرام المروءة المنع من كتابة الحديث عنم يأخذ الأجر على التحديث، فقد منع بعض الأئمة كإسحاق بن راهويه والإمام أحمد وأبي حاتم من ذلك؛ لما في أخذ الأجرة على ذلك من خرم المروءة،

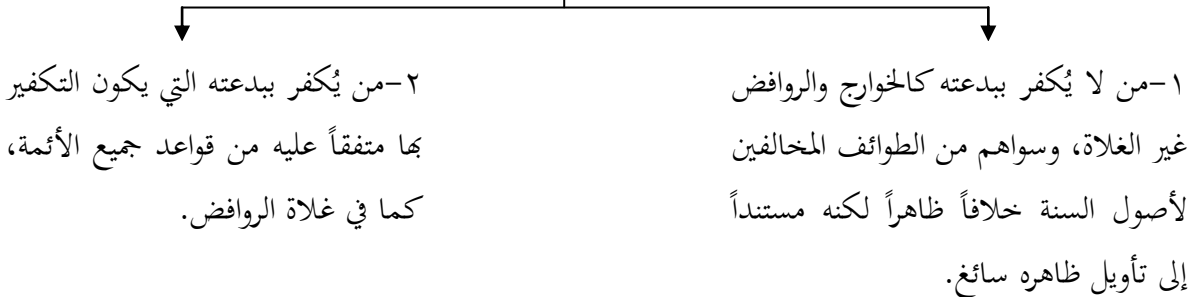
ولأنه قد يُساء الظن بأخذ الأجر.

لكن استثنى ابن الصلاح من ذلك من اقترن أخذه للأجر بعذر ينفي عنه سوء الظن، وقد ترخص بعض الأئمة في أخذ الأجر، ومن أولئك: أبو نعيم الفضل بن دكين، وعلي البغوي المكي.

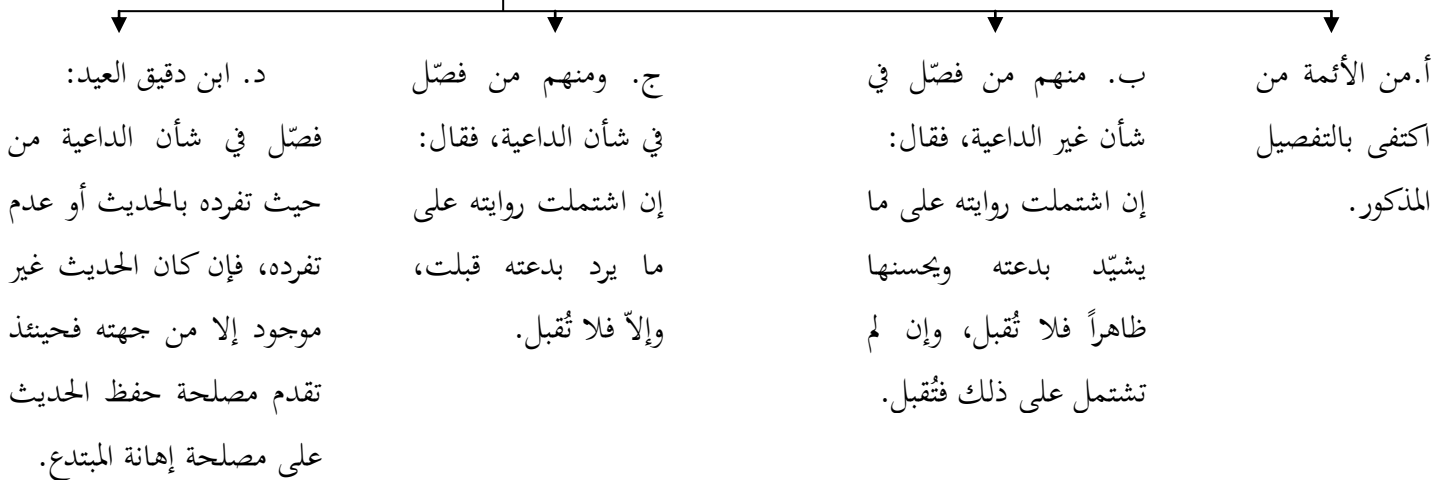
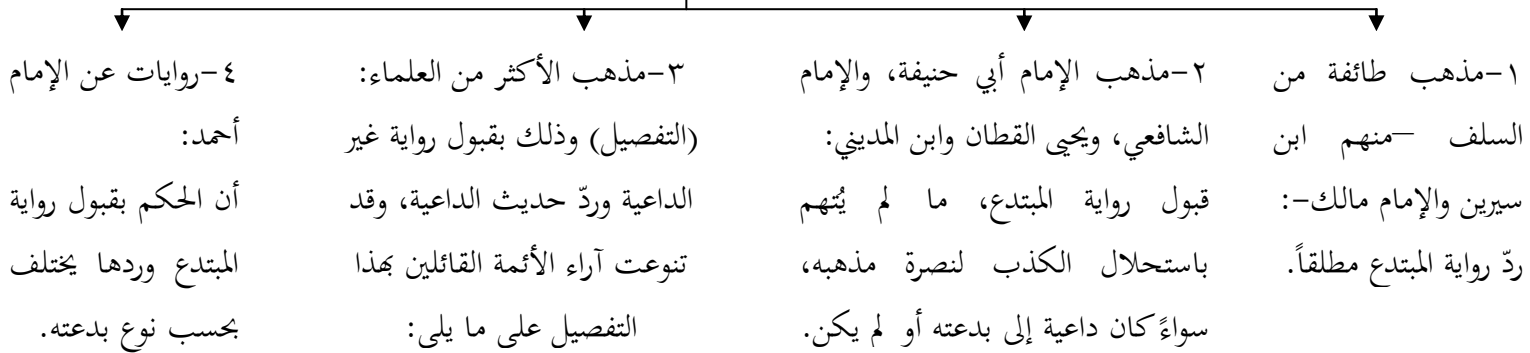
● **الوجه الثاني: الابتداء، والمراد بالابتداء اعتقاد ما حدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ وأصحابه، لا بمعنادة بل بنوع شبهة.**

ـ آراء العلماء في حكم رواية المبتدع:

● **المبتدعة على قسمين:**



● **فأما من لا يُكفر ببدعته ففي قبول روايته مذاهب، هي:**



ـ وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها

أن من دخل في بدعة ولم يُعدّ من رؤوسها ولا أمعن فيها يُقبل حديثه.

ـ وأما من يُكفر ببدعته: فقد قال الحافظ ابن كثير: "لا إشكال في ردّ روايته"، وهذا هو المختار.

• **الوجه الثالث: الفسق، والمراد بالفاسق:** من عُرف بارتكاب كبيرة، أو بإصرار على صغيرة. فمن ظهر فسقه من الرواة فحديثه مردود سواء كان فسقه بالفعل أو بالقول، ويُسمى حديثه بـ(المنكر) على رأي من لا يشترط في المنكر وقوع المخالفة.

• **الوجه الرابع: التهمة بالكذب،** ويتجه الاتهام بالكذب إلى الراوي في حالتين، هما:

- ١- أن يتفرد الراوي برواية ما يخالف أصول الدين، إذا لم يكن في الإسناد من يُتهم بذلك غيره.
- ٢- أن يُعرف عنه الكذب في كلامه وإن لم يظهر منه ذلك في الحديث النبوي. وحديثه المتهم بالكذب يُسمى (المتروك).

• **الوجه الخامس: الكذب،** والمراد بالكذب في الحديث النبوي: أن يروي راو عن النبي ﷺ ما لم يقله ولم يفعله ولم يقرّه متعمداً ذلك.

• **حكم قبول رواية التائب من الكذب متعمداً في حديث النبي ﷺ:**

- ١- قول الإمام أحمد وأبي بكر الصيرفي وأبي بكر الحميدي: "لا تقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته".
- ٢- اختيار أبي زكريا النووي: قبول روايته إذا صحت توبته.

- **والظاهر قبولها،** كما قال الصنعاني: "لا وجه لرد رواية الكذاب في الحديث بعد صحة توبته، إذ بعد صحتها قد اجتمعت فيه شروط الرواية، فالقياس قبوله".

الفصل الثالث: ما يختص بالضبط

• ما يختص بالضبط وحده، وهو على ثلاثة أنواع:

- ١- ما يشمل ضبط الصدر والكتاب معاً. وهو وجه واحد: التساهل في سماع الحديث (التحمل) أو إسماعه (الأداء)، كعدم المبالاة بالنوم في مجلس السماع. ومن ضوابط هذا الوجه: أ/ أنه لا يضر في ذلك النعاس الخفيف الذي لا يحتل معه فهم الكلام، ولا سيما من الفطن. ب/ قد يوجد في طباق السماع التنبيه على نعاس السامع أو المسموع فرمما كان ذلك في حق من جهل حاله أو علم بعدم الفهم.
- ٢- ما يختص بضبط الصدر. وهو خمسة أوجه: (سوء الحفظ، كثرة المخالفة، كثرة الوهم، شدة الغفلة، فُحش الغلط) وتفصيلها في الصفحة التالية.
- ٣- ما يختص بضبط الكتاب. وهو وجه واحد: التساهل برواية الحديث من فرع لم يُقابل بالأصل، فإن الرواية من فرع غير مقابل محل خلاف على ثلاثة أقوال. هي:
 - ١- القاضي عياض: منع الرواية عند عدم المقابلة مطلقاً.
 - ٢- أبو إسحاق الأُسفرائيني: جواز ذلك.
 - ٣- بعض الأئمة: جواز ذلك بشروط:
 - فاشترط أبو بكر الإسماعيلي وأبو بكر البرقاني أن يبين الراوي عند الأداء أنه لم يُعارض بالأصل.
 - وزاد أبو بكر الخطيب أن يكون الراوي قد نقل من الأصل المعتبر.
 - وزاد ابن الصلاح أن يكون الناقل للنسخة الفرع من الأصل صحيح النقل قليل السقط.

● ما يختص بضبط الصدر:

- ١- سوء الحفظ.
والمراد بسوء الحفظ: أن لا يترجح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه، وهو على قسمين:
- ١- ما يكون ملازماً للراوي، فهذا يدور الحكم على حديثه بحسب ما تقتضيه قرائن الجرح والتعديل وغيرها من القرائن، فقد توجد قرينة تقتضي قبول روايته، وقد توجد قرينة تقتضي تضعيفها.
- ٢- ما يكون طارئاً على الراوي، إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن كان يعتمد عليها فرجع إلى حفظه فساء حفظه، فهذا ما يُعرف بـ(الاختلاط)، فالمختلط يقبل من حديثه ما حدث به قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط أو أشكل أمره، فلم يُدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده؟ وهو يتقوى بالمتابعة أو الشاهد ليرتقي بذلك إلى مرتبة الحسن لغيره.
- ومن ضوابط موضوع الاختلاط ما يلي:
- ١- أن صاحبي الصحيحين لم يخرجوا من روايات المختلطين في صحيحهما إلا على سبيل الانتقاء بأحد أمرين:
أ/ أن ترد من طريق من سمع منهم قبل الاختلاط.
ب/ أو ترد من طريق من سمع منهم بعد الاختلاط ولكن حيث يتوافق عدد من الرواة على ذلك، أو يوافقهم عليه الثقات الأثبات.
- ٢- قد يعرف كون الراوي المختلط أو الذي تغير حفظه لم يُحدّث حال الاختلاط أو التغير بأمر منها:
أ/ أن يحجبه أولاده أو بعض تلاميذه عن التحديث.
ب/ أن يقع التغير في مرض الموت.
- ويُستعان على معرفة من سمع من المختلطين قبل الاختلاط أو بعده بالكتب المختصة بذلك، ومنها:
أ/ الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط؛ لسبط بن العجمي.
ب/ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات؛ لابن الكيال.
- ٢- فُحش الغلط.
والمراد به: أن يزيد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة يخرج بها عن الاعتبار في المتابعة، فلا يُقوى غيره ولا يتقوى بغيره، ويُعد ما تفرد به (منكراً) كما هو الحال في رواية ظاهر الفسق وشديد الغفلة.

• تابع ما يختص بضبط الصدر:



٣- كثرة الوهم.

والمراد به أن يروي الراوي على سبيل الخطأ والتوهم، فيصل الإسناد المرسل ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك.

- ويُعرف حصول الوهم بجمع الطرق والمقارنة بينها من حيث الوصل والإرسال ومن حيث الرفع والوقف، وتوثيق الرواة الناقلين ووجوه ضعفهم، فما ظهر الوهم فيه من الروايات فهو (المعلل).

٤- كثرة المخالفة.

والمراد بالمخالفة: أن يخالف الراوي من هو أوثق منه أو جمعاً من الثقات.

- ويُحكم على الرواية التي وقعت فيها المخالفة بحسب ما تقتضيه قواعد مصطلح الحديث مما يلي:

٥- شدة الغفلة.

والغفلة عدم الفطنة بأن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يميز به الصواب من الخطأ في مروياته.

- والفرق بين الوهم والغفلة: أن الوهم نوع من الخطأ قلّ أن يسلم منه أحد من الحفاظ المتقين، فضلاً عن دونهم، وإنما يؤثر في ضبط الراوي إذا كثرت منه ذلك. أما الغفلة فهي صفة ملازمة لصاحبها، فمن اشتدت غفلته سمي حديثه (منكراً).

١- إن كانت المخالفة بالمغايرة التامة في المعنى بحيث يقع التضاد بين الروایتين فذلك (الشاذ) إن كان الراوي ثقة أو صدوقاً، وهو (المنكر) إن كان الراوي ضعيفاً.

٣- إن كانت بدمج موقوف ونحوه في مرفوع فذلك (مدرج المتن).

٥- إن كانت بزيادة راوٍ في الإسناد مع وقوع التصريح بالسماح في الطريق الناقصة في موضع الزيادة فذلك (المزيد في متصل الأسانيد).

٧- إن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فله صورتان: أ/ إن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فهو (المصحّف). ب/ وإن كان ذلك بالنسبة إلى الشكل فهو (المحرّف).

٢- إن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد فذلك (مدرج الإسناد).

٤- إن كانت بتقديم أو تأخير فهو (المقلوب).

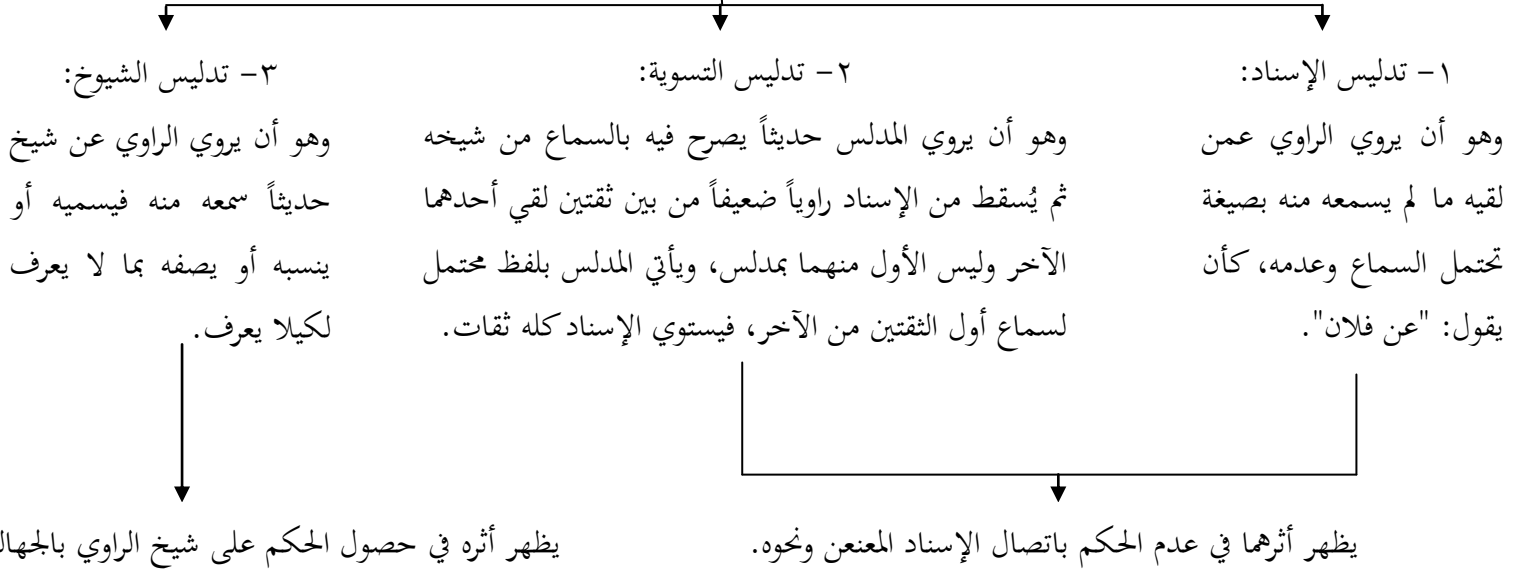
٦- إن كانت بإبدال راوٍ ولا مرجح لإحدى الروایتين على الأخرى فهو (المضطرب)، وقد يقع في المتن.

الفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً:

• وهو ثلاثة أوجه:

- ١- التدليس.
- ٢- كثرة الإرسال.
- ٣- كثرة الرواية عن المجهولين والمتروكين.

• الوجه الأول: التدليس:



• من ضوابط التدليس:

أولاً: قسم الحفاظ صلاح الدين العلاتي المدلسين إلى خمس مراتب، فائدتها الحكم على حديث كل

مدلس إذا لم يصرح بالسماع بما يختص بمرتبته من أحكام، وتلك المراتب هي:



ثانياً: يحكم لرواية المدلس بالاتصال وإن وردت معنعة في حالين، هما:

٢- إذا كانت تلك الرواية عمّن أكثر المدلس من الرواية عنه.

١- إذا وردت من طريق النقاد المحققين لسماع ذلك المدلس لما عنعنه فيما ورد من طريقهم.

ثالثاً: يراعى فيما ورد من أحاديث المدلسين في أحد الصحيحين بصيغة العنونة الاحتمالات التالية:

هـ/ ورود رواية المدلس مقرونة برواية غيره، أو ورودها في المتابعات والشواهد.

ج/ كون الرواية من طريق بعض النقاد المحققين سماع المعنعن لها.

أ/ ورودها صريحة بالسماع في موضع آخر من الصحيح نفسه أو في الصحيح الآخر أو في أحد دواوين السنة الأخرى.

و/ احتمال اطلاع الشيخين على طريق صريحة بالسماع، لكنهما قد عدلا عنها اختصاراً أو لكونها ليست على شرطهما.

د/ كون رواية المدلس عن أحد شيوخه الذين أكثر من الأخذ عنهم.

ب/ كون الراوي المدلس من أهل المرتبتين الأولى أو الثانية من مراتب المدلسين.

• أهم الكتب في معرفة المدلسين:

- ١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس؛ للحافظ ابن حجر.
- ٢- تحاف ذوي الرسوخ بمن رُمي بالتدليس من الشيوخ؛ لحمد الأنصاري.

• الوجه الثاني: كثرة الإرسال:

• والإرسال نوعان:

٢- الإرسال الخفي.

ويُعرف بعدم اللقاء بينهما مع تحقق المعاصرة.

١- الإرسال الظاهر (الجلي).

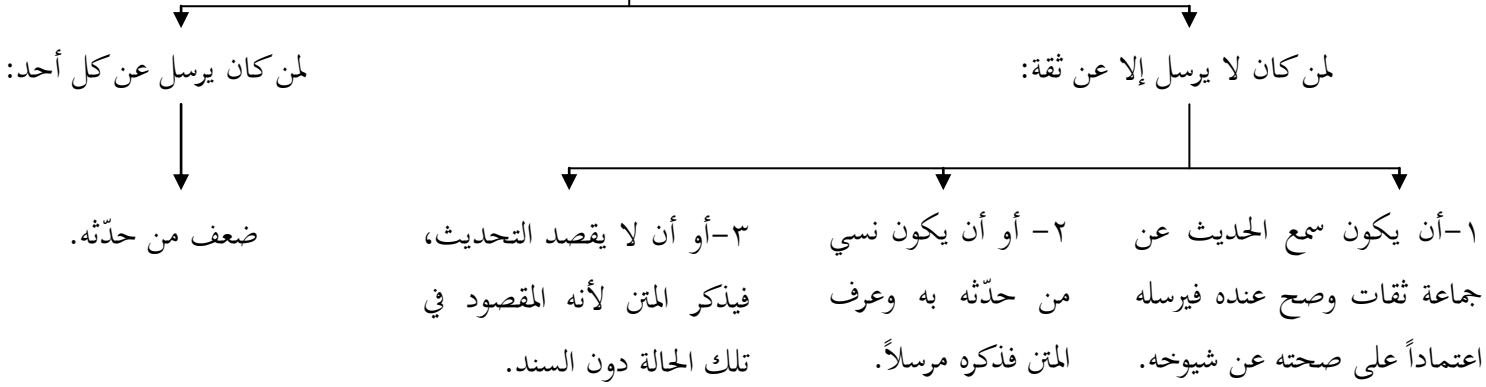
ويُعرف بعدم المعاصرة بين الراويين.

• هل يجوز تعمد الإرسال؟

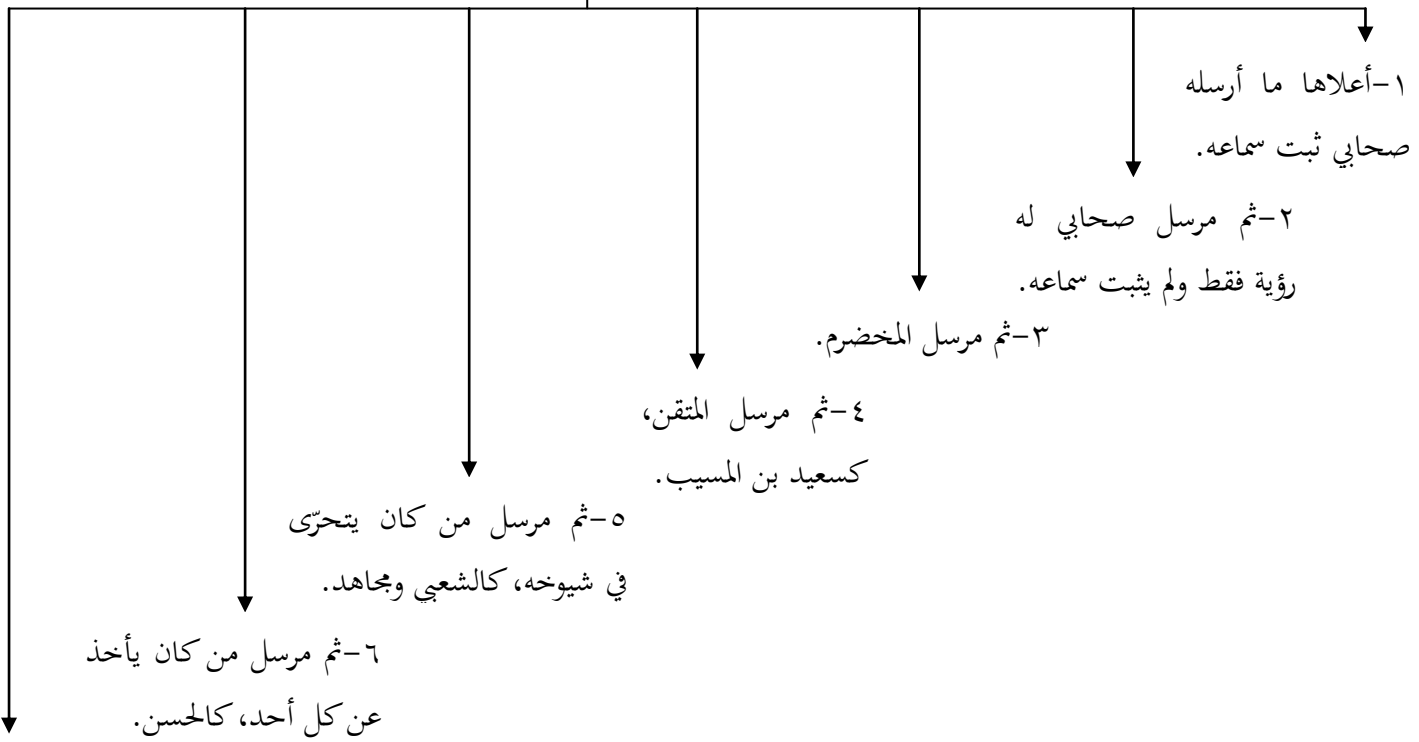
قال الحافظ ابن حجر: لا يخلو المرسل أن يكون شيخ من أرسل الذي حدّث به:

- ١- عدلاً عنده وعند غيره.
 - ٢- غير عدل عنده وعند غيره.
 - ٣- عدلاً عنده لا عند غيره.
 - ٤- غير عدل عنده عدلاً عند غيره.
- جائز بلا خلاف. ممنوع بلا خلاف. يحتمل الجواز وعدمه وتردده بينهما بحسب الأسباب الحاملة عليه.

• أسباب الإرسال:



• مراسيل الرواة من حيث قوتها على درجات، هي:



وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهري، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين.

• أهم الكتب في معرفة ذوي الإرسال:

- ١- المراسيل؛ لابن أبي حاتم.
- ٢- جامع التحصيل في أحكام المراسيل؛ للحافظ صلاح الدين العلائي.

• الوجه الثالث: كثرة الرواية عن المتروكين والمجهولين:

وإنما يعد منتقداً على الراوي لما يلي:

- ١- لعدم عنايته بانتقاء الشيوخ.
 - ٢- عدم التمكن من الوقوف على حال المجهولين.
 - ٣- عدم الفائدة من روايات المتروكين في مقام تقوية الرويات.
- ويظهر أثر عدم الانتقاء في أمور منها:
- ١- ترجيح مرسل من ينتقي شيوخه على مرسل من لا ينتقيهم.
 - ٢- أن الراوي قد يتهم بالكذب عند إكثاره من الرواية عمن لا توجد لهم تراجم في كتب علم الرجال.

وتتقوى رواية الضعيف في ضبطه بثلاثة شروط هي:

- ١- أن لا يكون الضعف شديداً.
- ٢- أن تعتضد بمتابعة أو شاهد من مثله أو أقوى منه.
- ٣- أن لا تخالف رواية الأوثق أو الثقات.

* * *

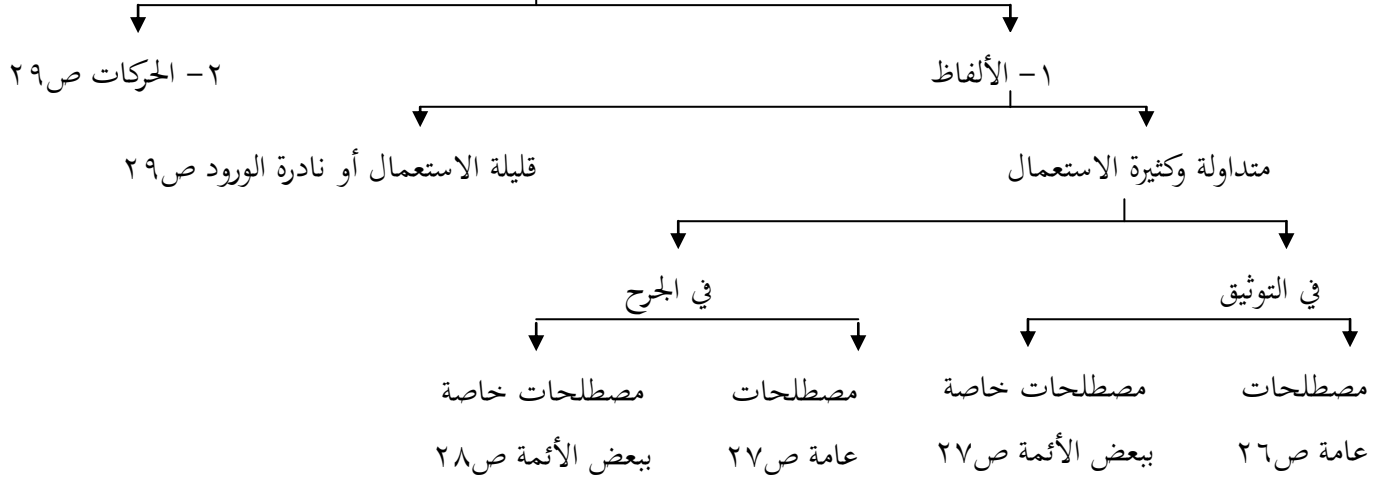
الباب الثالث من عبارات الجرح والتعديل

وفيه فصلان:

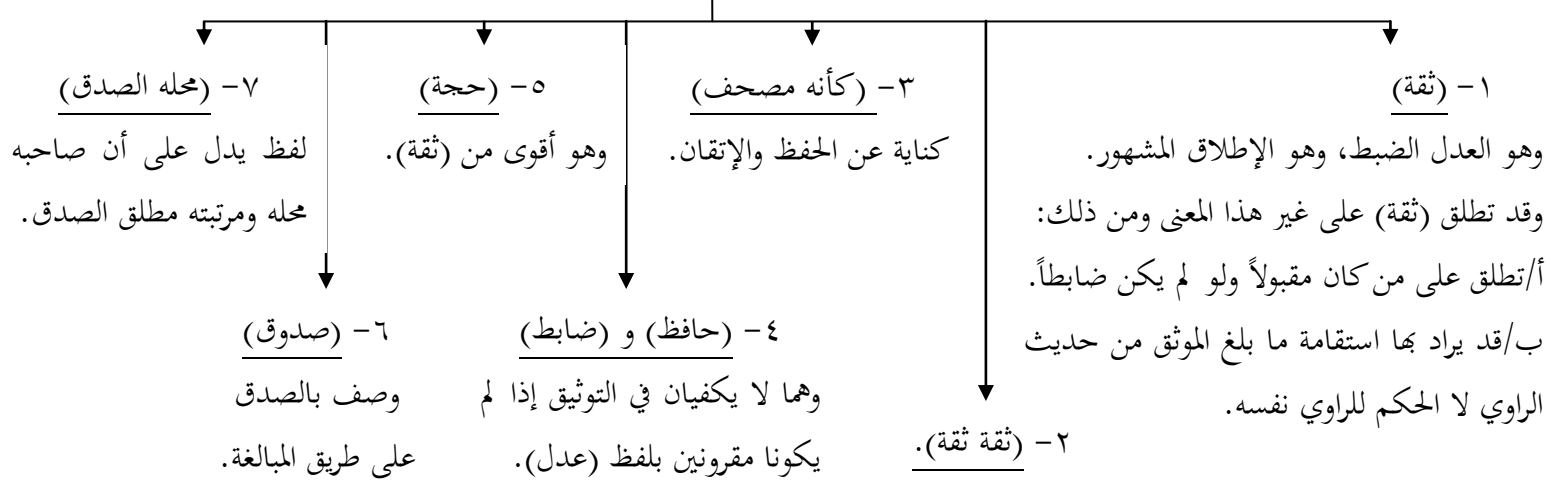
- الفصل الأول: معاني بعض عبارات الجرح والتعديل.
- الفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

الفصل الأول: معاني بعض عبارات الجرح والتعديل

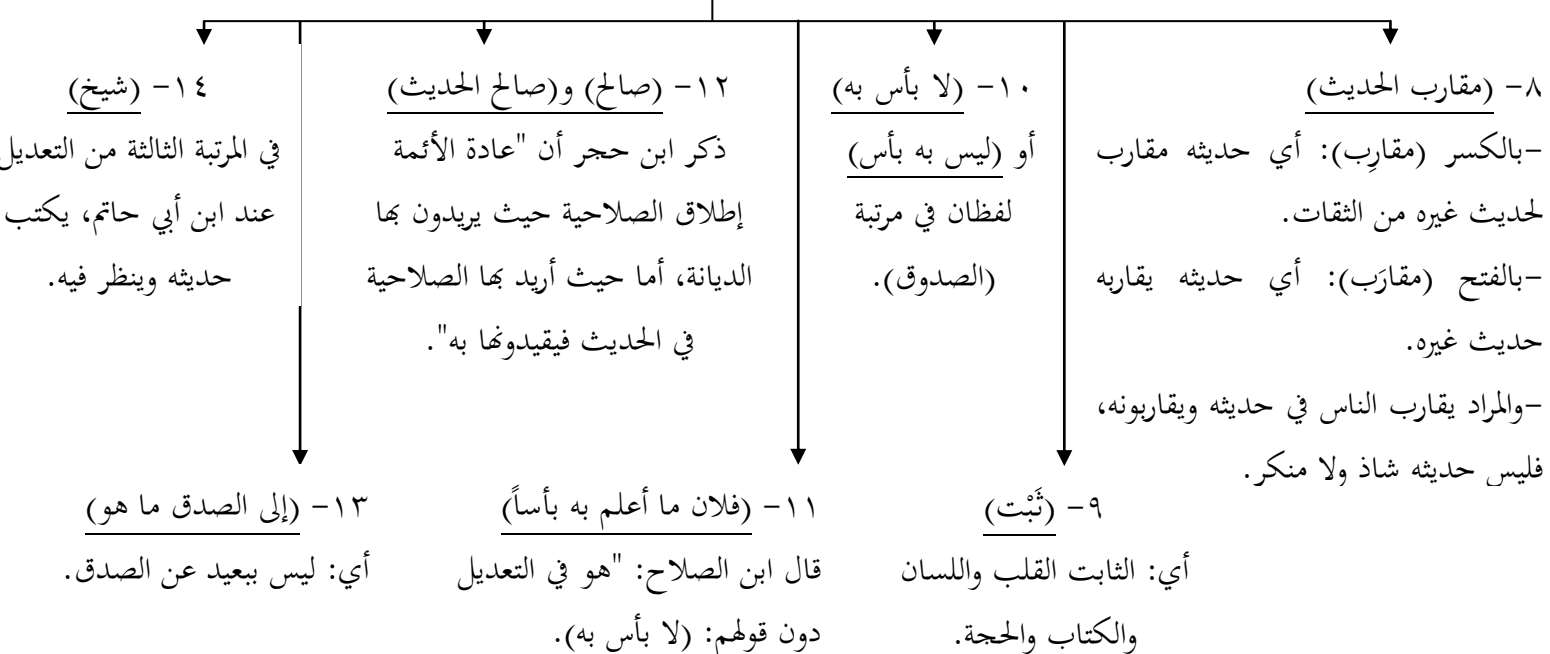
• مناهج أئمة الجرح والتعديل في الدلالة على جرح الرواة وتوثيقهم:



• فمن المصطلحات العامة في التوثيق بالألفاظ:



• تابع من المصطلحات العامة في التوثيق بالألفاظ:



• ومن المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في التوثيق بالألفاظ:

- ١- كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق فيقول: (رجل صالح الحديث). قال السخاوي: "وهذا يقتضي أنها هي والوصف بصدوق عند ابن مهدي سواء".
- ٢- قال ابن معين: "إذا قلت (ليس به بأساً) فهو ثقة"، لكن لا يلزم من ذلك تساوي اللفظين.
- ٣- قال مكّي بن عبدان: "سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر فقال: (أكتب عنه)". قال الحاكم: "هذا رسم مسلم في الثقات".

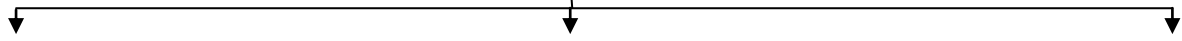
• ومن المصطلحات العامة في الجرح بالألفاظ:

- ١- (ليس بقوي) تنفي القوة مطلقاً وإن لم تثبت الضعف مطلقاً. و (ليس بالقوي): تنفي الدرجة الكاملة من القوة.
- ٢- (للضعف ما هو) أي: ليس ببعيد عن الضعف.
- ٣- (تغير بآخره) أي: اختل ضبطه وحفظه في آخر عمره وآخر أمره.
- ٤- (تعرّف وتُنكر) أي: يأتي مرة بالمناكير ومرة بالمشاهير.
- ٥- (نَزَّكوه) أي: طعنوه.
- ٦- (روى مناكير) أي: روى أحاديث منكورة، ولا يلزم من هذا اللفظ رد جميع مروياته.
- ٧- (واه بمرّه) أي: قولاً واحداً لا تردد فيه.

• تابع من المصطلحات العامة في الجرح بالألفاظ:

- ٨- (ليس بثقة ولا مأمون) يتعين به الجرح الشديد.
- ٩- (يسرق الحديث) وذلك بأن يفرد المحدث بحديث فيجئ السارق ويدّعي أنه شارك هذا المحدث في السماع، أو يكون الحديث عُرف براوٍ فيضيفه لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته.
- ١٠- (متروك) قال أحمد بن صالح: "لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه". أما قولهم: (تركه فلان) فلا يلزم منه ترك الراوي مطلقاً.
- ١١- (متهم بالكذب) ويطلق هذا اللفظ على الراوي في حالين: أ/ إذا تفرد برواية ما يخالف أصول الدين وقواعده العامة، ولم يكن في الإسناد من يتهم بذلك غيره. ب/ إذا عُرف عنه الكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.
- ١٢- (كذاب) الإطلاق المشهور لهذا اللفظ ينصرف إلى من كذب على النبي ﷺ ولو مرة واحدة، وقد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح على من يهيم ويخطئ في حديثه وإن لم يتبين أنه تعمد ذلك ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله.
- ١٣- يستعمل الأئمة للتضعيف النسبي عبارات منها: (فلان أوثق منه)، و (ليس مثل فلان)، و (فلان أحب إلي منه). بخلاف قولهم (غيره أوثق منه) فإنها كناية عن جرح الراوي جرحاً مطلقاً.

• ومن المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في الجرح بالألفاظ:



١- (حديثه ليس بشيء)

وهي في كلام الشافعي تعني المرتبة الأولى من مراتب الجرح ، وهي أشدها.

٢- (كذا وكذا)

قال الحافظ الذهبي: "وهذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين".

٣- (منكر الحديث)

وهذا اللفظ يختلف المراد به بحسب اصطلاح قائله.

٤- من اصطلاحات ابن معين:



(هو ضعيف)

أي: ليس بثقة ولا يُكتب حديثه.

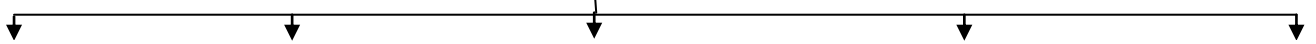
(يُكتب حديثه)

أي: أنه من جملة الضعفاء الذين يُكتب حديثهم.

(ليس بشيء)

أي: أن أحاديث الراوي قليلة، وقد يريد بذلك الجرح الشديد، وإنما يُعرف ذلك بتتبع الأقوال الأخرى لابن معين وأقوال غيره من الأئمة في ذلك الراوي.

٥- من اصطلاحات البخاري:



(ليس بالقوي)

وتعني أنه ضعيف.

(منكر الحديث)

أي: لا تحل الرواية عنه.

(سكتوا عنه)

وتعني: تركوه.

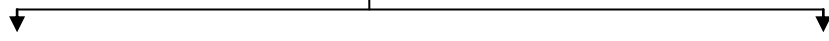
(فيه نظر)

ويقضي الطعن في صدق الراوي غالباً.

(في حديثه نظر)

أي: أن الراوي صالح في نفسه، وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ.

٦- من اصطلاحات أبي حاتم:



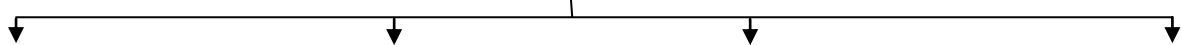
(فلان لا يُحتج به)

قال ابن تيمية: "وأما قول أبي حاتم (يُكتب حديثه ولا يُحتج به) فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم".

(يُكتب حديثه)

قال الحافظ الذهبي في أبي حاتم: "قوله (يُكتب حديثه) أي: ليس هو بحجة".

٧- من اصطلاحات الدار قطني:



(فلان لئین)

ويعني بذلك أنه لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة.

(فلان أعور بين عميان)

أي: أنه وإن كان فيه ضعف ما فهو أحسن حالاً ممن معه من الضعفاء في ذلك الإسناد.

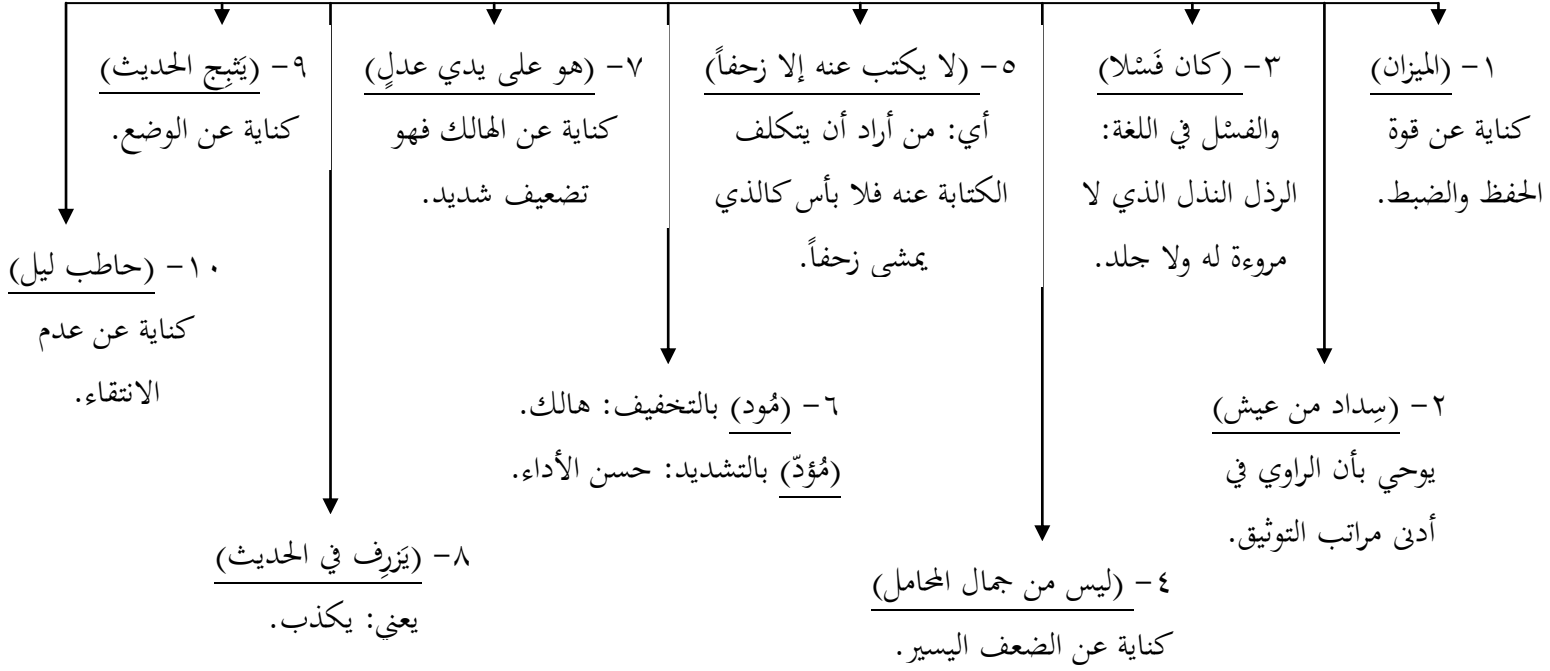
(فلان يُعتبر به)

أي: أنه من جملة الضعفاء لكنه صالح للاعتبار بحديثه.

(فلان لا يُعتبر به)

أي: أنه ضعيف جداً لا يصلح للاعتبار.

• وأما الألفاظ قليلة الاستعمال أو نادرة الورد:



• ثانياً من مناهج الأئمة في الدلالة على جرح الرواة وتوثيقهم: الحركات، ومنها:



الفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل

• أولاً: مراتب ألفاظ التعديل:

المرتبة	ابن أبي حاتم	ما زاده ابن الصلاح	المرتبة	الذهبي	زيادات العراقي على الذهبي	المرتبة	السخاوي	حكم هذه المراتب
						١	ما أتى بصيغة أفعال: (أوثق الخلق)، (أثبت الناس)، (أصدق من أدركت من البشر). ويُلحق بما: (إليه المنتهى في الثبوت). ويحتمل أن يُلحق به: (لا أعرف له نظيراً في الدنيا).	حديث أصحاب هذه المراتب الأربع في درجة الصحيح وكل مرتبة أقوى من المرتبة التي تليها.
						٢	(لا يُسأل عن مثله).	
			١	(ثبت حجة)، (ثبت حافظ)، (ثقة متقن)، (ثقة ثقة).	(ثقة ثبت).	٣	(ثقة ثبت)، (ثبت حجة)، (ثقة ثقة).	
			٢	(ثقة).		٤	(ثقة)، (ثبت)، (كأنه مصحف)، (متقن)، (حجة)، (كذا إذا قيل للعدل: حافظ)، (ضابط).	
		(ثبت)، (حجة)، (كذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو ضابط).						
			٣	(صدوق)، (لا بأس به)، (ليس به بأس).	(مأمون)، (خيار).	٥	(ليس به بأس)، (لا بأس به)، (صدوق)، (مأمون)، (خيار).	حديث أصحاب هذه المرتبة في درجة الحسن.
								دخل في المرتبة الأخيرة.
			٤	(محملة الصدق)، (جيد الحديث)، (صالح الحديث)، (شيخ حسن وسط)، (صدوق إن شاء الله)، (صويلح).	(رووا عنه)، (إلى الصدق ما هو)، (شيخ)، (مقارب الحديث)، (أرجو أنه لا بأس به)، (ما أعلم به بأساً).	٦	(محملة الصدق)، (رووا عنه)، (إلى الصدق ما هو)، (شيخ وسط)، (مقارب الحديث)، (يُعتبر به)، (يُكتب حديثه)، (جيد الحديث)، (حسن الحديث)، (ما أقرب حديثه)، (صدوق إن شاء الله)، (أرجو أن ليس به بأس).	أحاديث أصحاب هذه المرتبة محل نظر؛ لأن هذه الألفاظ متجاذبة بين الاحتجاج وعدمه فكثيراً ما يحكم بالصحة أو الحسن على ما تفرد به هؤلاء لما يُحَفّ ذلك من قرائن ترتقي بها، وكثيراً ما يتنازع الأئمة في الحكم على أحاديثهم.

● ثانياً: مراتب ألفاظ الجرح:

المرتبة	ابن أبي حاتم	ما زاده ابن الصلاح	المرتبة	الذهبي	مخالفات العراقي للذهبي	زيادات العراقي على الذهبي	المرتبة	السخاوي	حكم هذه المراتب
١	(لَيْتَ الحديث)	ليس بذاك، ليس بذاك، بذاك، القوي، فيه، ضعف، حديثه.	١	بذاك، (تَعْرِفَ)، وَتُنَكِّرُ، مقال، الحفظ، به، صندوق لكنه مبتدع).	(في حديثه ضعف)، ليس بذاك القوي)، ليس بالمتمين)، ليس بعمدة)، ليس بالمرضي)، للضعف ما هو)، فيه تخلف)، طعنوا فيه)، مطعون فيه)، لين الحديث)، فيه لين)، تكلّموا فيه).	١	١- (فيه مقال)، (فيه أدنى مقال)، (ضَعَّفَ)، (فيه ضعف)، (في حديثه ضعف)، (تَعْرِفَ وَتُنَكِّرُ)، (ليس بذاك)، (ليس بذاك القوي)، (ليس بالمتمين)، (ليس بالمقوي)، (ليس بحجة)، (ليس بعمدة)، (ليس بمأمون)، (ليس من إبل القباب)، (ليس من جمال الحامل)، (ليس من جمّازات الحامل)، (ليس بالمرضي)، (ليس بمحمّدونه)، (ليس بالحافظ)، (غيره أوثق منه)، (في حديثه شيء)، (مجهول)، (فيه جهالة)، (لا أدري من هو)، (للضعف ما هو)، (فيه تخلف)، (طعنوا فيه)، (مطعون فيه)، (نركوه)، (سيء الحفظ)، (لَيْتَ)، (لَيْتَ الحديث)، (فيه لَيْتَ)، (تكلّموا فيه)، (سكتوا عنه)، (فيه نظر)- من غير البخاري.	يؤخذ عليه كونه أدخل في هذه المرتبة لفظين هما: ١- (ليس بمأمون) فإنها فإنها في الأصل تتجه إلى العدالة، ولكن إذا ظهر أن المراد بها في راو معين كونه ليس بمأمون الخطأ فذلك اللفظ حينئذ في المرتبة الأولى كما قال السخاوي. ٢- (مجهول) فإن المجهول قسمان: أ/ مجهول الحال وهو فوق الضعيف. ب/ مجهول العين وهو دون الضعيف وفوق المتروك كما صنفها ابن حجر.	
٢	ليس بقوي	(لا يُجْتَجِجُ به)، مضطرب الحديث).	*	(ضعيف)، (ضعيف) الحديث)، (مضطرب)، (منكّره). - هذه المرتبة حكّاها السخاوي.	(لا يُجْتَجِجُ به)، (ضعفوه).	(واه)، (حديثه منكر).	٢	(ضعيف)، (منكر الحديث)، (حديثه منكر)، (له ما يُنَكِّرُ)، (له مناكير)، (مضطرب الحديث)، (واه)، (ضعفوه)، (لا يُجْتَجِجُ به).	وهاتان المرتبتان (الأولى والثانية) صالحتان للاعتبار، ما عدا (منكر الحديث) فإن حكمه بحسب اصطلاح قائله.
٣	(ضعيف الحديث)	(لا شيء)، (مجهول).						دخلت هذه الألفاظ في مراتب أخرى.	

<p>يدخل لفظ (منكر الحديث) في هذه المرتبة إذا ورد من بعض الأئمة كالبخاري.</p>	<p>(زُد حديثه)، (ردوا حديثه)، (مردود الحديث)، (ضعيف جداً)، (واهِ بمرّة)، (تالف)، (طرحوا حديثه)، (إرم به)، (مُطْرَح)، (مُطْرَح الحديث)، (لا يكتب حديثه)، (لا تُحِلُّ كُتِبُهُ حديثه)، (لا تُحِلُّ الرواية عنه)، (ليس بشيء)، (لا يساوي فلساً)، (لا يساوي شيئاً).</p>	<p>٣</p>	<p>(زُد حديثه)، (ردوا حديثه)، (مردود الحديث)، (طرحوا حديثه)، (مُطْرَح)، (مُطْرَح الحديث)، (إرم به)، (لا يساوي شيئاً).</p>		<p>(واهِ بمرّة)، (ليس بشيء)، (ضعيف جداً)، (ضعيف واهٍ)، (منكر الحديث).</p>	<p>٢</p>			
<p>هذه المراتب الأربع (الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة) لا تصلح للاعتبار.</p>	<p>(يسرق الحديث)، (متهم بالكذب)، (ساقط)، (هالك)، (ذاهب)، (ذاهب الحديث)، (متروك)، (جمع على تركه)، (هو على يَدِي عدل)، (مُؤَدِّ)، (لا يعتبر به)، (لا يعتبر بحديثه)، (ليس بالثقة)، (مأمون)، (سكتوا عنه)، (فيه نظر) -من البخاري.</p>	<p>٤</p>	<p>(ذاهب)، (متروك الحديث)، (تركوه)، (لا يعتبر به)، (لا يعتبر بحديثه)، (ليس بالثقة)، (غير ثقة ولا مأمون).</p>	<p>(متهم بالكذب - أو الوضع).</p>	<p>(متروك)، (ليس بثقة)، (سكتوا عنه)، (ذاهب الحديث)، (فيه نظر)، (هالك)، (ساقط).</p>	<p>٣</p>		<p>(متروك الحديث)، (ذاهب الحديث)، (كذاب)</p>	<p>٤</p>
<p>-دخلا في المرتبة الرابعة</p>	<p>←</p>				<p>(متهم بالكذب)، (متفق على تركه).</p>	<p>٤</p>			
	<p>(كذاب)، (يضع الحديث)، (يكذب)، (وضّاع)، (دجال)، (وضع حديثاً).</p>	<p>٥</p>	<p>(يكذب)، (وضع حديثاً).</p>		<p>(دجال)، (كذاب)، (وضّاع)، (يضع الحديث).</p>	<p>٥</p>			
	<p>(أَكْذَب الناس)، (إليه المنتهى في الوضع)، (ركن الكذب).</p>	<p>٦</p>							

• مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر:

